

فأشجار المراسل، طال، الى انه اتفق على الامتناع، في هذه المرحلة، عن اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، وهناك اتفاق، بشكل او بآخر، على ان يعين الوفد الفلسطيني، بناء على اقتراحات من مصر والسعودية وربما الأردن أيضاً. ولكن من غير الواضح، حتى الآن، اذا كان الفلسطينيون سيشاركون في المؤتمر في اطار وفد مستقل، أو كوفد داخل الوفد الاردني، أو كأفراد داخل الوفد الاردني. والتقدير ان هذا الامر لن يشكل أي عقبة تذكر. كذلك هناك اتفاق بين جميع الاطراف - بما في ذلك سوريا - بالأداء تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بأي دور في تعيين الوفد الفلسطيني، ولو بشكل غير رسمي. ومتفق، أيضاً، على ان يكون جميع الممثلين الفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة، أي ألا يكون بينهم فلسطينيون من الشتات ولا أعضاء محسوبون على منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وألا يكون أي منهم عضواً معروفاً في أي من مؤسسات المنظمة (المصدر نفسه).

لكن اسرائيل لا تزال تصر على مطلبها بأن يعلن كل الممثلين الفلسطينيين بأنهم لا يتلقون التعليمات من منظمة التحرير الفلسطينية؛ وانه بناء على وجهة نظرهم، فان تمثيلهم للفلسطينيين ليس مصدره المنظمة. أما العرب - وبذلك يؤيدهم الاميركيون على طول الخط - فيرفضون هذا المطلب الاسرائيلي. ويقولون ان على اسرائيل ان تكتفي بعدم قول الممثلين الفلسطينيين انهم يستمدون صلاحية وشرعية تمثيلهم من منظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه).

وهناك مشكلة أخرى، تتفرع عن موضوع التمثيل الفلسطيني، وتتعلق بمشاركة ممثل عن سكان القدس الشرقية المحتلة في عداد الوفد الفلسطيني. وقد أعلنت اسرائيل ان هذا الامر، بالنسبة اليها، هو «خط احمر»، وانها لن توافق على أية صيغة من الصيغ التي اقترحت في الماضي، من أجل تمكين مشاركة أحد سكان القدس الشرقية في عداد الوفد الفلسطيني (المصدر نفسه).

واضافة الى كل هذه المواضيع، عاد موضوع الاستيطان، مرة أخرى، الى مركز الصدارة، اثر الاعلان عن اقامة مستوطنة جديدة، اسمها «رفافا»، عشية وصول بيكر الى اسرائيل. ووفقاً لانباء

الوزير ليفي، عشية قدوم بيكر الى القدس، من ان اسرائيل سوف تعارض، بشدة، «اسلوب الجرعات» الذي قد يمارسه الاميركيون ضدها من أجل الحصول على تنازلات أخرى (يديعوت احرونوت، ١٧/٤/١٩٩١).

ولخص مراسل صحيفة «يديعوت احرونوت» في واشنطن، رامي طال، نقاط الخلاف التي لا تزال قائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، فحددها في موضوعين اثنين: مكانة المؤتمر واستمراره، ومسألة التمثيل الفلسطيني. وقال طال، ان الوزير بيكر سوف يحاول، خلال محادثاته في اسرائيل، التوصل الى صيغة حل وسط، بالنسبة الى هذين الموضوعين (المصدر نفسه).

وتطرق طال، بشيء من التفصيل، الى معظم النقاط المتعلقة بهذين الموضوعين، التي تم الاتفاق عليها بشكل أو بآخر، أو ما زالت موضع خلاف، فقال ان اسرائيل، تخلت، مثلاً، عن معارضتها لعقد المؤتمر في القاهرة؛ كذلك تخلت اسرائيل عن مطالبتها بأن تكون اتفاقية كامب ديفيد أساساً للمباحثات، مع انها أحاطت الاميركيين علماً بانها، وفي ما يتعلق بها، تعتبر هاتين الاتفاقيتين اطاراً ملزماً. وتم التوصل الى اتفاق - بخلوط عامة - أيضاً بالنسبة الى مكانة قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٢٢٨. ومن هذه الناحية، اقتربت اسرائيل من موقف الولايات المتحدة الاميركية والعرب، عندما اعترفت بهذين القرارين، كأساس للمفاوضات. مع ذلك، أعلنت اسرائيل - والامر مقبول من الاميركيين - انهما لن تتخلى عن تفسيرها الخاص للقرارين. والمقصود القرار الرقم ٢٤٢، وهل يحتم انسحاب اسرائيل من «كل المناطق» التي احتلت في العام ١٩٦٧ (المصدر نفسه).

في المقابل، تنازل الاميركيون، من جانبهم، عن ذكر صيغة «اراض مقابل السلام». ويبدو ان الاميركيين نجحوا في اقناع العرب (باستثناء سوريا) بالقبول بعدم ذكر هذه الصيغة، «لانه لا شك في ان الموضوع سوف يطرح خلال المباحثات، وعندها ستؤيد الولايات المتحدة الاميركية وجهة النظر العربية» (المصدر نفسه).

أما بالنسبة الى موضوع التمثيل الفلسطيني،